أشكال التمكين المكاني و مأسستها في فضاء المواطنة الحضرية

The Forms of spatial empowerment and their institutionalization in space of urban citizenship

دراجي زكري[1] * ، يمينة نزار[2]

[1] مخبر الديناميات الاجتماعية في الأوراس، جامعة باتنة01 (الجزائر)،derradji.zekri@univ-batna.dz

[2] مخبر الديناميات الاجتماعية في الأوراس، جامعة باتنة01 (الجزائر) ،yamina.nezzar@uni-batna.dz

تاريخ الاستقبال: 2024/03/30؛ **تاريخ القبول**: 2024/08/24؛ **تاريخ النشر**: 2024/10/25

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة موضوع التمكين المكاني وتحريّ أشكاله المعاصرة وهذا عن طريق مأسستها ضمن المواطنة الحضرية التي تنشّأ بدءا من الممارسات اليومية في الفضاء الحضري وهذا لإضفاء طابع شرعي عن هذه الأشكال وتمكين الأفراد مكانيا على المستوى المحلي إلى أن يتم قبولهم في القطاع الرسمي ، وتوصلنا فيها إلى أنّ التدرج من التهميش الحضري إلى مجتمع التمكين المكاني يكون وفق سيروة مجتمعية ترتبط ببناء مواطن حضري من خلال الاستفادة من حقوقه التي لا تنفكّ على المجال المديني المقيم فيه، حيث يكون تحقيق هذا المبتغى بسلك سبيل المشاركة لغاية تتمثل في التعاون على صنع السياسات التي تتيح المساواة المكانية من أجل ضمان إقامة آمنة ، مع ضرورة تحقيق ارتباطات علائقية عدة كآلية للتأهيل المكاني خارج الفضاء المنزلي ، كما يجب إيجاد العمل في القطاع الرسمي لتضمن الفئات التي تعاني في المجالات الحضرية الحماية داخل المجتمع.

الكلمات المفتاح: مشاركة مكانية ؛ أهلية مكانية؛ انتساب مكاني ؛ مواطنة حضرية ؛ فضاء حضري.

Abstract: This study aims to discuss the issue of spatial empowerment and investigation its contemporary forms by institutionalizing it within urban citizenship emerging form daily practices in urban space this is to legitimize these forms and empower individuals spatially at the local level until they are accepted in the formal sector, we conclude that progression from urban marginalization towards a society of spatial empowerment takes place according to a societal process linked to the construction of an urban citizen by taking advantage of his rights attached to urban space in which he resides, this objective achieved by participating with the aim of cooperating in development of policies allowing equal spatial to guarantee safe residence, with the need t achieve relational ties as a mechanism for spatial qualification outside the home space, work must also be provided in the formal sector in order to ensure protection for groups suffer spatially within society.

Keywords: Spatial Participation ; Spatial Qualification ; Spatial Affiliation ; Urban Citizenship ; Urban Space.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

يقترن ظهور التمكين المكاني في الدراسات السوسيولوجية بإعادة بناء النظام الاجتماعي بهدف الانتصار للفئات الضعيفة وهذا للتوصل إلى توليف بين الفرد والبنية الاجتماعية بسبب ما نشب بينهما من تفكك وتصدّع خلّف تهميشا لهذه الفئات، حيث كان هدفه هو إشراكهم في الحياة الاجتماعية لتحسين أوضاعهم لتتأسس ماهيته على سن القرارات من خلال العلاقات الأفقية للمجتمع مع الفاعلين في المؤسسات الرسمية.

وباقتفاء هذا الأثر برزت توجهات سياسية مكانية كان لها الأثر في قياسه بالاعتماد على منظورات الجغرافيا البشرية والحضرية ومن هذه التوجهات التي عملت كأداة على تفعيله هو المواطنة الحضرية ، التي كانت محركا رسميا لأشكال هذا النوع من التمكين القائم في الحيّز الحضري من خلال توسيع الحقوق والواجبات التي تساهم في إلغاء التفريق والتمييز الاجتماعي المعزّز للفصل الحضري وخلق الأحياء المنغلقة وهذا ما صعدّ المواطنة المدينية كحاضنة للتمكين المكاني لكل من ينظر لهم كمواطنين من درجة غير معادلة لأفراد آخرين ، هذا ما جعل من الانتماء يبدأ من المدن وضمان حقوق السكن والإقامة الآمنة والخدمات العامة كأسس للاعتراف بالمواطن بالمعنى السياسي.

ونجد أن هذا قد ساهم في التمفصل بين التمكين والفضاء والمواطنة من خلال اتجاهات تنظيرية قائمة على التوليف بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية والمكانية تضمن المشاركة الاجتماعية كعملية لا تنزوي في الاستعمال السياسي وحده بل أيضا الانتساب للعمل كمحقق للظروف الآمنة مجاليا مع ضرورة بناء روابط عديدة تقضي على الانغلاق الاجتماعي لضمان الأهلية المكانية.

وعلى ضوء ما سبق نطرح تساؤل الدراسة كما يلي:

ما هي أشكال التمكين المكاني التي يتم مأسستها في فضاء المواطنة الحضرية؟

1. أهمية وأهداف الدراسة:

وللدراسة التي نحن بصدد تقديمها أهمية وأهداف نوجزها في ما يلي:

التعرّف على أشكال التمكين المكاني بهدف استعمالها كعمليات لإدماج الفئات الهشة على المستوى المحلي.

إبراز أنّ تحقيق هذا التمكين يكون ضمن السياسات الحضرية بمراعاة التباين الاجتماعي من خلال عملية المشاركة التي تعمل كأداة للحد من التهميش داخل المدينة.

الفضاء العام خصوصا الحضري هو تركيبة اجتماعية ومكانية المكوّنة من مركز، ضواحي، أطراف لا ينظر له كوعاء للأجسام البشرية بل هو مشكّل و يشكّل الروابط الاجتماعية الهشة والمتينة .

توضيح أنّ الاعتراف بالحقوق المجالية حجر أساس لبناء المواطنة الحضرية التي تعمل على استفادة الفئات الضعيفة منها على مستوى المكان الذي تقطن فيه.

التوصّل إلى أن إشراك الأفراد في بناء السياسات العامة هي عملية تعزّز نجاحها بسبب معرفة و ارتباط الأفراد بالمكان الذي يقيمون فيه.

2.تحديد المفاهيم:

تتمحور مخرجات هذه الدراسة حول ثلاث مفاهيم أساسية هي التمكين المكاني، المواطنة الحضرية، الفضاء الحضري نحاول إعطاء تعريف لكل منهم من خلال مجموعة من إسهامات علماء حاولوا تحديد الحقل المعرفي لهم ، لنستخلص أخيرا المفهوم الإجرائي لكل واحد منهم من خلال هذه المساهمات.

1.2مفهوم التمكين المكاني:

قبل أن نقدم تعريفا لهذا المفهوم نحدد الإطار المرجعي لمفردة التمكين في الخطاب السوسيولوجي، وهذا لكونه مصطلح مرتحل بين التخصصات له تعريفات عدة، ونوجز هذا في الآتي:

عملية فردية وجماعية واجتماعية تهدف إلى تحقيق الذات وتحرير الأفراد والاعتراف بالجماعات والمجتمعات من أجل إحداث تحوّل أو تغيّر اجتماعي(Bacqué & Biewener, 2015,p2) إلا أنه لا يقف عند هذا الحد بل هو عملية تحدد الممارسات التي يمكن لكل الفئات السيطرة على تحسين ظروفهم وتحقيق أهدافهم الخاصة ، وبالتالي القدرة على العمل من أجل مساعدة أنفسهم والآخرين لتحقيق أقصى قدر من جودة حياتهم(Adams, 2003,p8)

ليكون نهجا قائم على القوة ينظر لهم على أنهم يتمتعون بالكفاءات والحق في العمل- بمفهومه الواسع-بشكل مستقل بتوفير بنية اجتماعية و فرص و موارد لإظهار القدرات والسيطرة على الظروف الحياتية داخل المجتمع (Moran, Mernin, & Gibbs, 2017,p20) ، ومنه فإن البناء الممارساتي للتمكين أساسه فعل التقوية بناءا على البنية الاجتماعية التي تساهم في توفير الظروف الملائمة لتحقيق الذات وتمكينها من تفعيل قدراتها داخل مجتمعها المحلي.

اما التمكين المكاني يعرف كعملية يصبح فيها سكان المدينة فاعلين في إدارتها وتنميتها الحضرية ، أي يصبحون منتجين وليسوا مستهلكين فقط للنسيج الحضري وهذا ليس من خلال إطلاق الطاقات بل توجيهها في الواقع(Stenberg & Fryk, 2012,p3) .

ومنه نورد تعريفا إجرائيا له على أنه مفهوم يرتبط بتفعيل قدرات أفراد المجتمع الحضري في قيادة تنمية المدينة على أساس المعلومات التي يخبرونها في حياتهم اليومية وتداولها مع المؤسسات الرسمية بهدف إيجاد حل للذين يقبعون في الهامش الحضري دون تغيير أماكن إقامتهم التي يرتبطون بها.

2.2مفهوم الفضاء الحضري:

من خلال النقد المتواتر للممارسات اليومية ضمن المساحات الحضرية برزت فكرة تجاوز النظرة المادية للفضاء العام خاصة الحضري في إسهامات رواد الدراسات الحضرية النقدية والتي تأكّد على بعده الاجتماعي.

تعبّر مارتينا لو عن هذا بأنّه منذ مطلع الألفية تمكنت العلوم الاجتماعية من التخلي عن الفكرة أحادية الجانب له عن طريق ما صار يعرف بالمنعطف المكاني الذي يرمز إلى أن المجال العمراني والحضري هو دائما نتيجة للانتاج الاجتماعي القائم على العلاقات المجتمعية ليصير تحليله متمركز حول الإقليم، المكان، وشبكة العلاقات لتعرفه قائلة أنّه ترتيب علائقي للكائنات الحية في الأماكن حيث أنّ الهياكل المبنية تتجسد في المؤسسات الاجتماعية التي تقوم ببناء الفعل مسبقا"(Löw, 2016,pp14.15) .

ويرجع أصل تصعيد التحوّل لهذا المنعطف المكاني هو الفيلسوف و مخطط المدن الفرنسي هنري لوفيفر الذي يرى أنه"منتج يتكون من العلاقات الاجتماعية (شتية، 2021،ص41) التي تضمن التجسيد الفعلي للوجود الاجتماعي المرتبط بقوى ووسائل الانتاج التي تجعل منه يتغيّر من فضاء الانتاج إلى إنتاج الفضاء (Lefebvre, 1991,p90)

ومن معالم طريقه كان دافيد هارفي قد سار في درب لوفيفر حيث افترض أنه في دراستنا إياه يجب طرح سؤال كيف تخلق العميات الاجتماعية المختلفة التصوّرات المفاهيمية المميّزة للفضاء للاستفادة منها؟ بدل من تعريفه بماهو؟ ، وهذا لأنه كما يرى هارفي أن كل مجتمع ينتج مفاهيمه النوعية للفضاء ومن هذا يفهمنا إيّاه"كتكوين اجتماعي يبني مفاهيم موضوعية عن المكان من خلال العلاقة بين المجال الجغرافي والاجتماعي للعمليات التي تحدث داخله" (Zieleniec, 2007,pp98.99) .

ومنه نقدم مفهوما إجرائيا للفضاء الحضري سوسيولوجيا على أنه مساحة تضم مجموع الممارسات التي تتداول على مستواه والتي على أساسها المتكرر في الحياة اليومية عن طريق التفاعلات تقوم بإنتاجه،كما أنه يؤثر في القيمة الاجتماعية للفرد والجماعة من خلال نوع الموقع الذي يتواجد فيه داخله، مما يجعل من تحليله يقوم على البعد النوعي المتضمن في نوع العلاقات التي تقع فيه.

3.2 مفهوم المواطنة الحضرية:

يمكن أن تعرف المواطنة الحضرية على أنها نوع من المواطنة تأخذ معناها من المجال العام الحضري الذي يمثل الأرض الاجتماعية للمدينة بحيث يشترك فيه الأشخاص من خلفيات متنوعة مع بعضهم البعض في مجموعة متباينة من الأنشطة التي تمارس فيها حقوق وواجبات المواطنة وتتحقق فيها الهويات المدنية غير المتجانسة على أساس العلاقات المتينة بين مستخدمين المدن في الحياة اليومية (Isin, 2005,p.p364-365)

ومنه نصوغ مفهوما إجرائيا للمواطنة الحضرية بأنها مواطنة تنشأ من المجتمع الحضري ، حيث تتمركز حول الأبعاد المكانية للحقوق و الواجبات التي تساهم في بناء المواطن على أساس الاعتراف بالتباين الاجتماعي الذي يقع بين الأفراد في المدينة .

3.أشكال الانتقال من مجتمع التهميش المكاني إلى مجتمع التمكين المكاني:

مع التطورات الحديثة الراجعة لنوع المجتمعات الحضرية المقعّدة برزت أشكال للتمكين المكاني تعاملت معه من أجل التوصل لحل لأولئك يعانون اجتماعيا في مجالاتهم ، وفي هذا العنصر نحاول تقديم ثلاثة منها وهذا كعمليات وليس شكلا نهائيا تحيّن على حسب اعتبارات التمكين نفسه وماهية المكان الذي تطبق فيه ، ونذكرها في الآتي:

1.3 المشاركة كحق مكاني في بناء الفضاء المديني:

تعدّ المشاركة كشكل معاصر عملية تقوم على تمكين الأشخاص من الاشتراك بنشاط ما في تحديد القضايا التي تهمّهم واتخاذ القرارات بشأن العوامل التي تؤثر على حياتهم بصياغة وتخطيط وتطوير وتقديم الخدمات وتنفيذ السياسات التي تأخذ كإجراءات لتحقيق التغيير"(WHO, 2016,p1) ، لتكون مسؤولية اجتماعية تقوم على توفير الشروط والظروف اللازمة للإدماج الاجتماعي (Piskur, 2013,p5) وهذا "عن طريق إزالة العوائق التي تحول دون الاحتواء والتضمين المرتبطة بالتراتبية الاجتماعية(الهيراركية) من إعلى لأسفل لتمكنهم من التأثير على تفاصيل التشريعات والقرارات الخاصة بمجتمعهم ومراقبة تنفيذها باستمرار (UN, 2007,p13) .

ويعدّ أبرز من ضخّ تناول هذا الطرح في الدراسات الحضرية المعاصرة هنري لوفيفر بفكرته الحق في المدينة التي لاتعبر عن مجرّد زيارة أو العودة إلى المدينة التقليدية ، إنما هو حق يجسّد ويجعل حقوق المواطن أكثر عملية كإنسان حضري ،وهذا ليس من خلال المشاركة في الحياة الاجتماعية الحضرية فقط بل الأهم من ذلك هو مشاركته في إدارة المدينة (Dikeç, 2001,p1789) ، وبه يكون حق متجدد ومتحول في الحياة الحضرية يعبّر عن إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدد دور السكان في إنتاج واستخدام الفضاء المديني (Secchi, 2016,p2) .

ومن هذه الاتجاه الذي قدمه لوفيفر تبنى بعض الروّاد هذه الفكرة وقاموا بتطويرها ، حيث صار حاليا ما يعرف بالمشاع الحضري والذي يعني منح تدخلات العامة في مخطط التصميم الحضري كممارسة مهنية وكشكل هو أيضا من أشكال المشاركة الاجتماعية ، من أجل الحوكمة الحضرية وتخفيف التخطيط الممارس على الفضاءات المدينية من أعلى لأسفل الذي يهيمن عنه الإقصاء المجالي الاجتماعي، وهذا بهدف ضمان التمدّن العمومي الحقيقي القائم على المساواة ليس فقط في مناطق التدخّل ولكن عبر النسيج الحضري الكامل من المباني والأحياء (Brenner, 2013,p.p44-45) .

وبتطوير هذه الرؤية لهذا الشعار صارت المشاركة تقدّم كصرخة مهمة لتعبئة السياسة التحويلية في المدن ، وهذا لتتوافق مع مدن المواطنين من خلال إعادة تنشيط مجتمعات المدينة الحضرية التشاركية كأساس لإضفاء الشرعية على من يتسم بالمشاركة الضعيفة في الحياة اليومية المدينية (Marcuse, Mayer, & Neil, 2009,p180) .

وعلى ضوء هذا المفهوم قدّم مارك بروسيل مزيجا من مكوّنين رئيسين للحق في المدينة هما المشاركة الشاملة والاستيلاء كثنائية غير منفصلة تعمل على طول هدف واحد وهو تعزيز منطق ممارسته وتداوله ونشرح هذين المكوّنين في الآتي:

أ- المشاركة الشاملة: يرى بروسيل أنّ المقصود بهذا المكوّن الأول هو حق السكّان في المشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بإنتاج الفضاءات المدينية ، وبدوره هذا المكوّن يتضمن جانبين غير منفكين يتعلقان بالأشخاص المرؤوسين وأماكن اتخاذ القرار، الجانب الأول يرتبط بإعادة تعريف للمواطنة باعتبارها مجموعة من الحقوق المرتبطة بحالة سكان مساحة معينة تتحدد من خلال ديناميكيتين هما الاستبعاد / الاستيعاب المعتمدة على معايير مكانية جغرافية حيث لا تشمل فقط المواطنين الوطنيين أنما المقيمون الأجانب ، أما الجانب الثاني فيرتبط باستحالة تحديد عملية صنع القرار العام المؤسسي باعتبارها المكان الفريد لها ، بل يجب التواشج بين الأطراف المؤسسية وغير المؤسسية حيث تنظم علاقات بمرونة تامّة وهذا في إطار التعددية الحضرية كنظام للمدينة(Secchi, 2016,pp2-3) .

ب-الاستيلاء: يعبر هذا المصطلح كما يرى بروسيل على فكرة (إعادة) الاستيلاء على المساحة المدينية كحق للسكان في تخصيصها للاستخدام الجماعي على عكس سلعنتها ، وبالتالي يقوم على الحق في احتلال الحيّز الملموس ماديا عن طريق إنتاج المساحات من أسفل لأعلى لتعزّز بشكل فعال حياة كريمة ذات معنى من أجل تحاشي الهيمنة عليها ، كما أن الاستيلاء لا يشمل هذا البعد المادي فقط بل قدرة الممارسات المكانية من القاعدة إلى القمة على التأثير في الخطط الحضرية وادوات الإدراة التي تقوم ببناء فضاء يستولى عليه من جهة واحدة (Secchi, 2016,pp3.4) .

ومنه نستخلص أن المشاركة هي حق مكاني يقف على كل الفئات التي تقيم وتعيش في مجال من المجالات الحضرية تقوم على التساوي في إنتاج واستهلاك مواردها وهذا لمجابهة التخصيص الحضري لفئات معينة دون أخرى ، حيث يستلزم فيها التوليف بين المجتمع المؤسساتي وغير المؤسساتي وهذا من أجل الوصول إلى إنصاف الفئات الدنيا وتعزيز فرصها في الظهور دون تهميشها من الروابط المحلية المدينية.

2.3 الأهلية المكانية بوصفها تنويعا للروابط الاجتماعية في الفضاء الحضري :

في الدراسات الحضرية المعاصرة تمّ إدراج مفهوم الأهلية المكانية من سيرج بوغام الذي استخرجه من مصطلحه عدم الأهلية الاجتماعية (التنحية الاجتماعية) الذي يعرّفه كعملية تفتّت أو قطع الروابط الاجتماعية التي تمرّ عبر مرحلة التكامل الاجتماعي غير المؤكد، ثم التكامل الشاق، إلى الإقصاء من التكامل الذي يتأسس من مرحلة الضّعف، تمزّق وتفكك الرابطة الاجتماعية، ثم التبعية نتيجة لفقدان الحماية والاعتراف (Paugam, 2018,pp51.52) وهذا نظرا لارتباطه بالعوز الذي يجعل الفرد يتجرّد من الوصول إلى الاستقلالية الكاملة بسبب تبعيته نظير الحاجة للمساعدة الاجتماعية (Dolino, 2016,p5) .

ومنه قام بوغام بتحليل هذه المراحل بناء على تجليّ مضمناتها داخل المدينة وهذا كسيرورة تتشكل مكانيا واجتماعيا حيث:

تبدأ مرحلة الضعف من خلال عدم وجود سكن مستقر أو الفقدان المفاجئ للسكن أو الإقامة في عقار متدهور إسكانيا الراجع إلى فقدان الوظائف هذا ما يؤدي إلى وضع مسافات تفصلهم على معظم ساكنة المدينة (Paugam, 2015,p48) .

أما التمزّق يظهر بإخفاء الأفراد اسم منطقتهم لتفادي الوصم ولاعتقادهم بأن وضعهم المتدني أصبح مرئيا مما يؤدي إلى الانسحاب تدريجيا إلى منزل الأسرة الذي هو الوسيلة الأفضل للتخفّي واللامرئية بعد التسريح الوظيفي حيث تسمى هذه الإستراتيجية بالتجنب المرئي التي يعتبر فيها الفرد نفسه غريبا عن مدينته مما يصيبه بأزمة هوية عميقة(Paugam, 2015,p-p49-51) .

في حين أن التبعية تظهر بالتالي كفكرة قائمة على الاعتماد على الآخرين وإقامة ارتباط منتظم مع خدمات العمل الاجتماعي للحصول على مساعدات متنوعّة ، وهذا بتفسير منهم على أن هذه المساعدات هي حق من الحقوق الاجتماعية (Paugam, 2015,pp52-53)

ومنه يقدم سيرج مسألة عدم الأهلية المكانية على أنها الإقصاء الحضري الذي يغذّيه إنعدام الأمن في المدينة ، والذي يسبب تركّز للفقراء كتعبير مجالي في الإقليم عن عدم الأهلية المكانية التي ترتبط بنوعية المساكن ومناطق الإقامة للأسر في وضع مهني غير مستقر ممّا يخلّف تراخي وترهّل رابطة العلاقات وخلق مسافات قائمة على الشكل الجديد لهذا النوع من عدم الأهلية وهو الفصل الحضري، وهذا الأخير ليس نفس الشكل التقليدي الذي يعبّر عنه بأحياء الغيتو لأنّ بحسبه قد صوّره ووصفه فقط عوض شرح آلياته والعوامل والمظاهر التي تنطوي عليه (Serge, 2005,p-p194-196) .

ولإعطاء تصوّر ديناميكي له قام بصياغة ما أسماه المناطق الحضرية الحساسة باعتبارها مجال يتواجد فيه تركّز سكاني للفئات المحرومة والمهمّشة بطريقة متفرقة ، مما يستدعي تصنيفها بأنها أماكن ذات أولوية للتدخل الاجتماعي ثم تصنيف هذه الأحياء التي فيها على حسب الأكثر حساسية(Serge, 2005,p-p199-203) .

ومن هذا نستشفّ أن عدم الأهلية المكانية تعمل كسيرورة تقوم على إنقطاعات في رابطة الشبكات الاجتماعية المكانية نتيجة للاستبعاد المجالي في المدن مما يخلّف تشرذما مكانيا ، بحيث لا يشخص هذا القطع إنطلاقا من توصيف فقط منطقة على أنها مهمشة بل يجب النظر للمدينة برمتّها أنه يوجد فيها أحياء لميسوري الحال كما يمكن أن يكون في نفس هذا الحي أشخاص تعاني من المعيشة المتدنية، وهذا ما يحيلنا إلى نقد الرؤية التي جاء بها بيرجس وماكينزي وبارك من مدرسة شيكاغو التي ترى في تقسيمتها أن كل مجال من المدينة يقيم فيه كل من لهم نفس الخصائص الوظيفية والمكانة الاجتماعية.

ولاستهداف مناطق التدخل في الأحياء الحضرية الحساسة يصنّف بوغام ثلاثة فئات سوسيومكانية تعمل على تحديدها:

الضعفاء: هم الذين يعتلون أعلى هرم التنحية المكانية لأنهم لا يستفيدون من التدخل الاجتماعي ،كما أن المساعدات الموجّهة لمناطقهم تستثنى منها الإستجابة المؤسسية الرسمية وغير الرسمية(المجتمع المدني) لهم مشاكل اقتصادية كالبطالة ومشكلتهم الرئيسية عدم اليقين في الدخل أي إنتظامه مما يؤدي بهم للمشاركة العشوائية وغالبا متقطعة في الحياة المجتمعية.

المهمّشون: هم الأسر والأفراد الذين لم يستفيدون من إعانات البطالة أو صاروا لا يسفيدون منها ومناطق هذه الفئات هي موضع للتدخل غير المنتظم.

المساعدون:هي الفئة التي تستفيد من المساعدات من الإدارة المؤسسية التي تقوم بمتابعتها اجتماعيا وبانتظام (Paugam, 2015,pp78-79)

ومن أجل إلحاق فئة الضعفاء والمهمّشون بركب التمكين المكاني يرى بوغام أنه يجب عليهما اتخاذ ممارسة المشاركة الاختيارية كنوع من أنواع الرابطة الاجتماعية والتي تقوم على اختيار روابط للتنشئة الاجتماعية خارج فضاء الأسرة ، حيث يتواصل فيها الفرد مع أفراد آخرين في الحي والمجتمع المحلي وهذا يجعل من استقلاليته تظهر من هذا الاختيار ، بهدف تحقيق العيش معا والتواصل بين الأفراد المشتتين والطموح لتحقيق التماسك الاجتماعي (paugam, 2022,p-p1-26) .

ومما قدمه سيرج بوغام نحاول تلخيص إسهامه في التمكين المكاني على أنه تنويع للروابط داخل الشبكة المجتمعية المكانية الذي يستلزم إزاحتها خارج الفضاء المنزلي الذي ترتكز فيه إلى الفضاء المديني الكثيف بالارتباطات العلائقية ، وهدفه من هذا هو تقديم بديل اجتماعي يقوي تلاشي شبكة العلاقات وتخصيصها للاعتراف بالاختلاف السكني والوظيفي لكل الفئات الدنيا وعدم عزلها مجاليا ومجتمعيا عن التفاعل اليومي ، حيث يكون تحقيق هذه الغاية على أساس البنية الاجتماعية التي لها دور وظيفي في هذا العملية.

3.3 الانتساب المكاني باعتباره بناء للملكية الاجتماعية :

يرتبط تطوير هذا الشكل بعالم الاجتماع روبرت كاستل الفرنسي وهذا من خلال إنتهاجه طريقة علم الأنساب التي تقوم باستددعاء الماضي لإلقاء الضوء على الظواهر الاجتماعية في الحاضر ، حيث كان من المهتمين بالحياة الاحتماعية الضعيفة والهشة باعتبارها خاضعة لقوى المجتمع أي لا يجب عزلها عن الديناميكية الاجتماعية الشاملة ، وبه قدّم مفهومه عدم الإنتساب وهذا كأنّه تتويج لعملية التهميش التي تبتدأ بفقدان الفرد لارتباطه بالعمل المأجور ليسعى إلى فك رموز تطوّرات نتائجها لا سيما في عدم الاستقرار والتمييز وأشكال التمكين لأكثر الأفراد هشاشة وهامشية (Duvoux, 2013,pp5.6) .

وفي إسهام له يقدّم روبرت كاستل آليات عملية التهميش كأنّها تنقل الفرد من الهشاشة إلى عدم الانتساب وهي عبارة عن أشكال توطّد التهميش – وإنتفائها يعبّر عن التمكين– يتم قياسها بالانتساب للعمل ، والروابط العلائقية ومؤشراتها ، مبينا أنه عند اقتران ثنائي لمؤشرات ينتج لنا ظهور ثلاث مناطق محددة سوسيومكانيا (Castel, 1994,p13) ، وكان قد قام بهذا من خلال ربط المسألة الاجتماعية بالسؤال الحضري معتبرا أنّ الفضاء الحضري هو وعاء بامتيار للمسألة الاجتماعية لأنّ بداخله تطبّق وتفعّل سياسات المدن ، وهذا أيضا لوجوب التفكير في تحولات مجتمع الأجور من خلال مشكلة الأحياء في المدن لأنّ غياب العمل هو الذي يميّز الأحياء التي تقطنها الفئات المهمشة وهذه التحولات خلّفت لنا تقسيما داخل الفضاءات المدينية الذي غذّى لنا وجها جديدا للضعف والهشاشة وهو الطبقة العاملة غير المستقرّة(أو ما تسمّى بالبريكاريا) (Cassaigne, 2010,pp86.87) أي يجب أن ينصبّ التركيز كما يرى كاستل على ربط الاقتصاد الفردي بمكان التواجد الحضري في أيّ منطقة من المناطق الثلاث، وهذه المناطق هي:

– منطقة التكامل والتمكين: يتمتع جماعاتها بأمان كبير في العمل وشبكات الروابط التي تعتمد عليها تتميز بأنها متماسكة وقوية.

– منطقة الضعف : تضم العمّال بلا احتياط مالي ولا يتقاضون أجر مؤسسي الذي يخلف عدم الاستقرار في الدخل وهشاشة الروابط العلائقية.

– منطقة التهميش :هي منطقة عدم الإنتماء والرفض من المشاركة العلائقية والانفصال عن العمل (Castel, 1994,p14) .

ومن هذا يرى كاستل أنّ هذه المنطقة المعرضة لتهميش هي موقع استراتيجي وفضاء اجتماعي من عدم الاستقرار والاضطراب يسكنه أفراد غير مستقرين في علاقتم بعملهم ويعانون من هشاشة في تحقيق التكامل العلائقي ، ولا يجدون ترتيبا مكانيا في نظام المجتمع لينتهي بهم للتهميش الذّي يغذّي عدم الإنتساب الاجتماعي والمكاني أو الهامشية الكبيرة ، وهذا بسبب تدهور شبكات التفاعل الاجتماعي (Castel, 1994p-p16-19) .

وفي تبريره لاختيار العمل كمؤشر لعملية الإنتساب المكاني من عدمها يقول أنا لا أنظر للعمل هنا باعتباره تقنية للانتاج ، لكنّه ركيزة محورية للمشاركة في البناء الاجتماعي داخل المدن وهذا لأنه يوجد ارتباط قويّ بين الموقع الذي يشغله الفرد في التقسيم الاجتماعي للعمل والمشاركة في شبكات الحماية ضد مخاطر الحياة (حرّان، د.س،ص681) ، وبهذا وسّع مفهومه في دراسة الفئات المهمشة ليس فقط الطبقة العاملة في المؤسسات إنمّا أيضا من هم في المدن ، لأن هذه الفئة إنتقلت من العمالة البروليتارية إلى البريكارية التي تشغل أعمال غير رسمية وغير آمنة .

ولإعادة تشكيل ونقل الفئات القاطنة بمناطق التهميش إلى مناطق التمكين يقدّم روبرت كاستل مايسميه بعملية إزالة الجماعية (Garner, 2009,p90) وتتمثل في تأهيل الفئة غير المالكة والتي ينعدم الأمن الاجتماعي فيها من خلال بناء شكل من الملكية الاجتماعية وهذه الأخيرة تختلف فيما بينها وبين الملكية الجماعية التي هي ضرب من إنحصار الملكية في طبقة من تأهلهم مكانتهم للملكية الخاصة في المدن ، أما الملكية الاجتماعية هدفها تحقيق الدولة الاجتماعية التي تربط الملكية بالأمان المجتمعي لكل فرد ، وهذا بتوفير حماية متكافئة بعملها على إيجاد الحد الأدنى من الممتلكات بدون رفاهية ، الذي ينقذ على الأقل من الإهانة والبؤس الاجتماعي بالعمل على إنشاء وسائل لتحقيق الرابطة الاجتماعية من خلال التوزيع المنسق للخدمات باسم المصلحة العامة مثل إصلاح الإسكان الاجتماعي ، بحيث يصير من لا يملك له حقوق وتأمين اجتماعي ويشارك في استخدام المنافع والخدمات الاجتماعية التي تكون الدولة الاجتماعية الضامن الوحيد لها (Michaud, 2006,p-p303-305) .

وبهذا نستنتج أن كاستل يرى علاج عدم الانتساب المكاني قائم على الدولة التي تهدف إلى الرعاية الاجتماعية للفئات التي تتصف بالمعاناة اليومية ، وهذا ببناء صلة تربط بين الجميع من خلال التدخل في توفير الخدمات العامة الحضرية المتساوية وهذا على أساس التنصّل من التخصيص لها عن طريق الملكية الجماعية التي صعّدت ما يسمى الملكية الخاصة.

4.المواطنة والمواطنة الحضرية أحادية أم ثنائية؟

من خلال العودة إلى التاريخ ظهور المواطنة كممارسة نجد أنّها كانت دائما ما تقترن بالمدينة ، بسبب أنّ هذه الأخيرة كانت الفضاء الاجتماعي الأجدر الذي تمارس فيه الحقوق والواجبات ، وهذا ما يؤكدّه جان جاك روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي قائلا أنّ المنازل تشكّل المدينة (la ville) أما المواطنون يكونون (cité) (دوبة، 2019،ص18) .

ويرجع الاهتمام بالمواطنة الحضرية إلى علماء الجغرافيا البشرية الذين كان هدفهم هو فحص الممارسات الجديدة للمواطنة حضريا بهدف توسيع حقوق أفراد المجتمع ، وهذا من خلال نقد نماذج المشاركة السياسية التقليدية التي فقدت فعاليتها ، حيث كان من المؤثرين في هؤلاء العلماء لتحليل العلاقة بين المواطنة ومكانيتها هو إتجاه الديمقراطية الراديكالية الذي جاءت به شانتال موف والذي يتمركز حول إحياء فكرة المواطنة من خلال فتح مساحات متعددة بديلة يشارك فيها الأفراد بهدف مقاومة استبعادهم وتهميشهم من تشكيل نظامهم الاجتماعي (Pérez, 2017,p-p26-29) ومنه هذه الرؤية قامت بتوسيع مفهوم المواطنة ليستهدف الذين هم من عامة الناس من خلال تعميق حقوقهم القائمة مكانيا.

ومن هذا تم تصعيد استعمال مصطلح المواطنة الحضرية في الأدبيات السوسيولوجية حيث صارت تعرّف كما يرى جيمس هولستون كوضع لتسييس الحقوق التي ترتكز على الظروف السكنية في المدينة في إطار الحياة اليومية بدل تشكيلها في الدساتير، جوهرها يقوم على عدم التجانس الاجتماعي والأهمية المادية للتجربة الحضرية (Holston, 2008,p10) .

وفي إسهام آخر لجوردي بورجا قام ببناء رؤية على أنها المجتمع السياسي الحضري الذي يستحوذ على مساحة ، يتم إنشاؤها واحتلالها من قبل جميع الأفراد وعن طريق العمل الجماعي مما يجعل منها مساحة لمشاركة المواطنين للمطالبة وتقديم الاقتراحات و البدائل لتنفيذ وإدارة البرامج والمشاريع السياسية في مجال التخطيط الحضري ، وهذا كمطلب سياسي تحققه الحكومة المحلية (Borja, 1998,np)

كما أن ماريسول غارسيا عرّفها كحالة تظهر على مستوى الأشكال الحضرية ، يمكن تحقيقها من خلال أدوات السياسة المحلية والإقليمية من أجل إنشاء وإكتساب استحقاقات اجتماعية داخل المجال الحضري ، وهذا بجعله مفتوحا للمشاركة بهدف تحقيق مطالب المواطنين (Hentschel, 2021,656) .

ومن تقديم هذه التعاريف يمكننا استخراج المكوّنات المتضمنة تحت هذا النوع من المواطنة والتي تتمثل في ثلاثة مكوّنات نذكرها في التالي:

– المكوّن المكاني والذي يظهر في البنية المكانية كحق ملموس عن طريق التشاركية في إنشائها وأيضا ، من خلال أخذ الحقوق التي ترتبط بها على المستوى المورفولوجي المادي.

– المكوّن المجتمعي وهو ما يعبّر عليها بأنها تتأسس في التداول داخل الحياة المعاشة اليومية ، من خلال الاعتراف بالتباين الاجتماعي الذي يشكل السياسات العمومية المجالية بالتراضي والتساوي.

– المكوّن السياسي الذي يحدد لنا أنّ تحقيق المواطنة الحضرية في المجتمع يقوم على التسييس ، أي جعل شروط تحقيقها في المؤسسات الرسمية التي تتملّص من إستحواذها على النزعة الفردية في سن طرق العمل ، وهذا بدمج السكان المحليين في هذا الأمر والتشاور معهم حول أفكارهم .

ونجمل قولنا بفكّ الالتباس الذي طرحناه حول أحادية المواطنة و المواطنة الحضرية أو تشكيلها لقطبية مزدوجة في التالي:

أن المواطنة الحضرية تندرج في إطار المواطنة التي ترتكز على مطالبة كل الفئات بحقوقهم في المدينة ، أي أنها تصير كمشتق من المواطنة مع أنّها تقع على المستوى الإقليمي باعتبارها إجراءا ضروريا ينشىء توازنا بين احتياجات رأس المال من جهة واحتياجات حقوق المواطنين ، لأن المطالب التي تصاحبها تعتمد في كثير من الأحيان على المجالات القانونية وإضفاء الطابع الرسمي على علاقات الفرد تجاه المجتمع المديني ،كما أنها تقدم بعدا أخلاقيا يشير إلى أن الإطار القانوني الرسمي يجب عليه أن يتغلب على عدم المساواة القانونية لأنها

تنعكس على المساحة التي نعيش فيها ، لذلك يجب جعل المدن كونها البيئة المباشرة التي يخلق فيها الفرد التواصل مجتمعا سياسيا له أهمية في تنظيم الحقوق المدنية(Bozilovic, 2018,pp190-191) .

5.المواطنة الحضرية بوصفها مأسسة لأشكال التمكين في الفضاء الحضري :

نقدّم في هذا العنصر ربطا للأشكال المكانية التي طرحناها للتمكين مع ممارسات رسمية مجالية للمواطنة ، وهذا وفق ما يطلق عليه بالمأسسة التي تدور حول تقوية ديناميكايتها وترسيخها بصفة يغلب عليها الشرعية عوض بقائها على أنها مجرّد مطالبات وابتغاءات يراد تحقيقها.

في تعريف أعطاه أيسين إنجين للمواطنة يقول هي تعبير يرتبط بالإنتماء للمدينة مع الوصول إلى كافة الحقوق لاجتماعية والسياسية التي تستمد من الإنتماء إليها، إي تكون فكرة الإنتماء لمكان ما كأساس تقوم عليه المواطنة له بعد اجتماعي متمثل في تحقيق الإنتماء لمجموعة من الروابط الاجتماعية التي لها معنى بالنسبة لأي فئة(Peter & McQuarrie, 2017,p72) .

ومن هذا التحديد للمواطنة نرى أنه يلقي بظلاله على الأهلية المكانية التي صاغها سيرج بوغام كشكل للتمكين ، ونعزّز رأيه بقوله المجتمعات الغنية برأس المال الاجتماعي تسعى إلى تمكين أفرادها بعدم الاعتماد على روابطهم الجماعية التقليدية التي تقصر على الأسرة والحي والقرية ، حيث يجب دفعهم إلى تشكيل روابط اجتماعية تمكّن الفرد من الانتماء والمشاركة في مجموعات متعددة بهدف تطوير نظام حماية اجتماعية معمم يعزّز الاستقلالية الفردية (paugam, 2022,p17) .

كما أن بوغام يرى أنّ هذه الروابط الحديثة تأسّس رابطة المواطنة التي تقوم على مبدأ الإنتماء للأمة والاعتراف بسيادة المواطن من خلال الحقوق المدنية التي تحمي الفرد عند ممارسته حرياته الأساسية من طرف الدولة، والحقوق السياسية المتمثلة في ضمان مشاركته في الحياة العامة، والحقوق الاجتماعية التي تضمن له الحماية الاجتماعية من تقلبّات الحياة ، بحيث أنّ هذا النوع من الرابطة يتشكّل من خلال التدرّج في بناء روابط قبلية :

- رابطة النسب وتعبّر عن الإنتماء إلى فضاء العائلة.
- رابطة المشاركة الاختيارية ويبنى عن طريق الإنتماء إلى مجموعات كالرفاق في الفضاء العام.
- رابطة المشاركة العضوية أن يكون الفرد عضوا في مؤسسة تضمن له عمل
- رابط المواطنة وهو الإنتماء الهووي أو الهوياتي للفرد المتعلق بالجنسية (paugam, 2022,p.p26.27) .

وبهذا تصير مأسسة الأهلية المكانية عن طريق المواطنة الحضرية قائمة على تحقيق الإنتماءات الروابطية التي تقوم على تعددها خارج فضاء العائلة ، وبها يكون هناك تحقيق لعدم العزل المكاني القائم على الإنطوائية المجتمعية والاستبعادات اليومية التي تتجلى في المساحات المغلقة في المدينة ، وهذا النوع من الإنتماء لا يقف على الحقوق المواطناتية باعتبار الفرد له جنسية بل على التشارك المجتمعي اليومي حيث أنّ تلاشي وترهّل أو إنقطاع في أنواع الروابط الأخرى تجعل منه غير مؤهل مكانيا، وبه تنبني المواطنة صعودا من الفضاء الخاص المنزلي إلى الدولة.

أمّا لتحقيق الإنتساب المكاني ومأسسته ضمن الفضاء المديني المواطناتي يقدم لنا مارشال دور العمل في تحقيق المواطنة ، ونوجز رأيه هذا في الآتي لإعادة إحياء المواطنة يجب إعادة إحياء الالتزام بالعمل وبهذا تكون المواطنة ليس عن طريق الولاء للمجتمع الوطني بل

تحديدها يكون في المجتمع المحلي، وهذا ما يجعل منه يشير إلى آلية رسمية يرتبط بها الأفراد ويعرّفون أنفسهم على أنهم مواطنون بانتمائهم لمكان معيّن لجعل المواطنة تعمل على مستوى ممارسات مكانية متعددة (Peter & McQuarrie, 2017,p-p36-51) .

وبالتالي هنا أشارة إلى العمل وليس الشغل ، وهذا لأنه يكون في القطاع الرسمي والذي يضمن الحماية والأمن ومنه يتحقق التكامل الاجتماعي الناجم على جعله مقننا ، من أجل دفاع ضد الرؤية الاجتماعية المبتذلة للقطاع غير الرسمي الذي ينتجه الشغل والذي يتميز بالانقطاعات المتكررة غير الدائمة التي تبني نفسية منعزلة ومنطوية على ذاتها بسبب اللايقين اليومي الذي يصاحبه ، وهنا تعمل رابطة المشاركة العضوية التي ذكرها بوغام على طول الخط مع ماذكره كاستل كأساس لتمكين المكاني للفرد من خلال إنتمائه المؤسسي للعمل الذي يعزّز إنتسابه المكاني للوصول إلى قدر من المرئية الاجتماعية والذي هو مرحلة لبناء مواطن حضري بحقوق معترف بها.

أخيرا مما طرحناه من أشكال هو مشاركة المجتمع المحلي التي يعبرّ عليها كحق مديني ، قد نجم عنه تجديد لهذا الطرح لجعله يواكب تداوله الرسمي في الاستعمالات اليومية ، يقدم هنا طوني روشان سامارا بديلا له هو ممارسة الحق في المكان الذي له تعبير مختلف عن الحق في المدينة ، وكما يزعم إذا كان هذا الأخير يتم وصفه كمطلب اجتماعي للحق في السكن المرتبط بضمان الحق في الحيازة فهذه الرؤية اختزالية ، لأن الحق في المكان هو تعبير سياسي رسمي للطلب على الإقامة الآمنة وهذا يأتي خلافا للتوزيع العادل للموارد الذي يجب أن يصاحبه حماية المساحات العامة والتي بدونها يكون الوجود الاجتماعي داخلها مهدد (Peter & McQuarrie, 2017,p80) .

ولتحاشي الأمان المهدد في فضاء الإقامة تطرح المشاركة في الإدارة الحضرية وهذا لعملها كأداة ووسيلة فعالة لصياغة السياسات وجها لوجه لتقوية الديمقراطية الحضرية ،كركن أساسي من أركان المواطنة الحضرية قائم على استغلال قوة معرفة المواطنين للمنطقة ، وهذا بهدف تمكينهم من قيادة التجربة التشاركية (Gupta, 2015,p.p130-131)

وما نستشفه من هذا أن التطوّرات الحديثة التي تهدف إلى بناء مواطن حضري من خلال التمكين المكاني له على المستوى المحلي تستلزم منه مشاركته في صياغة وتصميم السياسات المتعلقة بمدنه التي يقيم فيها ، وهذا من أجل عدم إستبعاد الرأي الآخر الخافت وغير المرئي الذي يقبع في أمكنة غير آمنة في محل عيشه اليومي ، حيث تدمج هذه الآراء وفقا لإكسائها بمبادىء قانونية رسمية تأخذ بعين الاعتبار لتقوم بمأسسة الفضاءات المعيشية المهمشة بجعلها مطروحة على المستويات المحلية الرسمية ، من أجل بناء إتخاذ القرار من التداول العمومي إلى أعلى المؤسسات التنفيذية.

IV الخلاصة

من هذه الدراسة نستنتج أن التمكين تفعّل مضامين أشكاله في البنية المكانية التي ينتسب إليها الفرد ، إلا أن الأشكال التي طرحناها لا تنفع كل الفئات المجتمعية نظرا لما نراه من معاناة يومية لهم ، وهذا يرجع إلى عدم تفعيل المشاركة التي تكاد تكون مجرد مشروع نظري لا يتم تطبيقه وهذا فاقم النزعة الاستحواذية الأنانية في الفضاء الحضري ، أيضا مانلاحظه اليوم بأن المدينة كإنتاج إجتماعي يظل كالمشاركة ليس مستخدما إلى في الخطاب السوسيولوجي وبهذا يمكن أن نتوقع بأن هذا النوع من الأشكال يحتاج إلى تعميم ممارساتي له ضمن المدينة وأن صياغة آليات التمكين يجب أن تنطلق من الواقع اليومي .

الإحالات والمراجع:

1) المراجع باللغة العربية

الكتب:

- شريف الدين بن دوبة. (2019). **المواطنة مفهومها ،جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية**. بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية.
- ضرغام شتية. (2021). **الفضاءات العامة في مدينة عمان:بين التنوذع الحضري والتباين الاجتماعي**. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الملتقيات:

- العربي حرّان. (د.س). **تحولات منظومة العمل وتشكيل الهوية المهنية بين بواعث الإندماج والإقصاء**. المجالات الاجتماعية التقليدية والحديثة وإنتاج الهوية الفردية والاجتماعية في المجتمع الجزائري. ورقلة: قاصدي مرباح.

2) المراجع باللغة الأجنبية

Books

- James Holston .(2008) .**Participation** , **the Rihgt to Rights** , **and urban Citizenship** .Author. James Holston ، Disjunctois of Democracy and Modernity in Brazil .Princeton: princeton University Press.
- Paugam Serge .(2005) .**Les formes élémentaires de la Pauvreté** ,troisiéme édition .(Paris ،France: Presses Universitaires de France.
- Serge Paugam .(2015) .**La disqualification sociale**:**Essau sur la nouvelle pauvreté** .Paris ،France: Presses Universitaires de France.
- serge paugam .(2022) .**Le lien social** .Paris: Presses universitaires de france.
- Serge Paugam .(2018) .**Les 100 mots de la sociologie** .France: Presses universitaires de France.
- Yves Michaud .(2006) .**Quést– ce que la société** .(3) France: Olide Jacob
- Robert Adams .(2003) .**Social Work and Empowerment**, Third edition.British: Palgrave Macmillan.
- Marie,H,B.,& Carole,B .(2015) .**Lémpowerment**,**une pratique émancipatrice?**.Deuxième édition .(Paris: La Découverte.
- Martina Löw .(2016) .**The Sociology of Space**:**Materiality**, **Social Structures**, **and Action** . (Donald Goodwin Translator) ،New York: Palgrave Macmillan.
- Michael,P.,& Michael, M .(2017) .**Remaking Urban Citizenship** .New York ،Usa: Routledge.
- Joyeeta Gupta .(2015) .**Geographies of Urban Governance** .Switzerland: Springer International Publishing.
- Engin Isin .(2005) .**Democracy Citizenship and the Global City** .New York ،Usa: Routledge.
- Henri Lefebvre .(1991) .**The Prouduction of Space** (Donald Smith Nicholson ،Translator) Great BRITAIN: Blackwell
- Andrzej Zieleniec .(2007) .**Space and Social Theory** .London: Sge Publications.

Articles:

- Axelle Brodiez Dolino .(2016) .**Le concept de vulnérabilité** .la vie des idées.
- Barbara Piskur .(2013) .**Participation and Social Participation**:**are they distinct concepts** ؟Clinical Rehabilitation.
- Bertrand Cassaigne .(2010) .**Robert castel** , **La montèe des incertitu** .Revue Projet.(314) 1 ،
- Christine Hentschel .(2021) .**Urban Citizenship and Right to the city**:**the fragmentation of claims** . International Journal of Urban and Regional Research.(4) 39 ،

- Gabrial Pérez .(2017) .**Citizenship**,**space and Democracy**: **Political changes in Context of Globalization** . Open Journal of Political Science.(1) 7 ،
- Hèléne Garner .(2009) .**Roert Castel** , **La montée des incertitudes** .Travail et emploi.(119)
- Jelena Bozilovic .(2018) .**The Concept of Urban Citizenship** .Facta Universitatis.(3) 17 ،
- Jenny,St.,Lasse,Fr .(2012) .**Urban Empowerment**:**Cultures of Participation and Learning** .Open access paper.
- Jordi Borja .(1998) .**Citizenship and Public Space** .Real city,ideal city , Signification and function in modern space .7 .Barcelona: Cenrte of Contemporany Culture.
- Michelangelo Secchi .(2016) .**Urban Participatory Spaces** .Paper for the ECPR General Conference .Prague.
- Mustafa Dikeç .(2001) .**Justice and Spatial imagination** .Environment and Planning.33
- Neil Brenner .(2013) .**Open city or The Right to the city** .The international review of landescape architacture and urban design.
- Nicolas Duvoux .(2013) .**Robert Castel 1933–2013** .(Revue française de sociologie).(2) 54 ،
- Peter, M., Margit, M., Brenner,N. (2009) .**Cities for People** , **not for Profit** .City.(2) 13 ،
- Robert Castel .(1994) .**La dynamique des processus**:**de marginalisation**:**de la vulnérabilité à la désaffiliation** .Cahiers de recherche sociologique.(22)
- Serge Paugam .(2015) .**Les statuts de a pauvreté asistée** .Association Revue Française de Sociologie.(1) 32 ،
- Thomas, M., Lauran,M., Danette,G .(2017) .**The Empowerment Model**:**Turning Barriers Into Possibilities** .Palaestra.(2) 31

Reports:

- UN .(2007) .**Participatory Dialouge**:**Towards a Stable**,**Safe and Just society for all** .New York: United Nations.
- WHO .(2016) .**Toolkit on Social Participation** .Regional Office for Europe.